

في عام ١٩٥٢ تتجى الملك فاروق وفي ٢٠١١ تتجى الرئيس الملك

الفساد وراء اشتعال ثورات المصريين



في عام ١٩٦٧ كان بعض قادة الجيش «كبش» فداء وخلال ثورة التحرير ضحوا برموز الحزب الحاكم



كتب: ممدوح دسوقي:
ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي بهرت العالم كله حيث اعتبرها أفضل ثورة في التاريخ الإنساني العالمي.. حيث قاد تلك الثورة شباب مصر الواعي المتحضر والذي أعلن منذ اليوم لقيامها بأنها سليمة، ورفع شعار لا للتخريب وإنضم اليها الشعب المصري، ثم انضمت اليها القوات المسلحة الباسلة وحافظت عليها وتبنت مطالبها المشروعة.

وإذا نظرنا إلى هذه الثورة وحللنا أحداثها سنستأكد على الفور بأن التاريخ يعيد نفسه في سيناريوهات مكررة، ذلك كما يؤمن كثير من المحللين والمراقبين السياسيين، والمتابعين للأحداث من باحثين ودارسين للتاريخ ومع أن ثورة ٢٥ يناير لم تعيد التاريخ في موقف واحد فقط بل أعادته في عدة مواقف، منها من تكرر بذات السيناريو ومنها من أعيد الموقف ولكن استفاد شباب الثورة من الدروس ولم يستعيد النظام من الدروس التاريخية فغير الثائر ماتم من أحداث تكررت في السابق ولن تكن في صالحهم إذا ماساروا على سيناريو التاريخ في ذات الوقت الذي جمد فيه فكر النظام ولم يستطع المناورة أو التعامل مع الأحداث بمنطق سياسي من كانت تطلبه الأحداث وكأنه لم يكن يوجد داخل النظام مع يقراً الأحداث ويحل معطياتها ليخرج بنتائج وقرارات تتماشى مع الحدث الجلل، بل اعتمد رجال النظام في التعامل مع ثورة حقيقية شعبية تغلي وتثور وقارت على الإنفجار، بعدما إزداد عددها وتوحش، وأصبحت تملك زعم الأمور. كان التعامل معها من منطلق أمني باطش قاهر، لم يفرق بين شباب ثائريطالب ببعض المطالب المشروعة وبين قطاع طرق ولصوص، أو بعض الميليشيات التي تريد أن تقتضى كرسى الحكم، وأوقع منهم شهداء، مما زاد من ثورتهم وعنادهم ورفع سقف مطالبهم بعدما تأكدوا من أنهم يتعاملوا مع نظام لا يسمع ولا يعي، ولن يجدوا معه أي بادرة أمل في إصلاح منشود، أو تغيير مطلوب.. فضمموا على موافقتهم مهما قابلوا من الاستعداد الباطش لقوة، وتحقق لهم ما أرادوا لكن ماهي المواقف التي أعادتها ثورة ٢٥ يناير من التاريخ المصري؟ البداية الأولى في ١٩٥٢..

بقيادة «علي صبري» ووزارة الإعلام السيد محمد فائق» وقيادات الداخلية بقيادة شعراوي جمعة» ووزارة الحربية بقيادة الفريق محمد فوزي» وقال الدكتور محمود جامع مستشار الرئيس السادات والصديق الشخصي له أن الرئيس السادات سأل قبل تحركه اصططامه بمراكز القوى اللواء الليثي ناصف» قائد الحرس الجمهوري عن موقفه مما يحدث وأين سيقف إذا حدث الصدام فأخبره القائد العسكري أنه يقف مع الشرعية الدستورية. فتحررك السادات وقضى على ما سمي بمراكز القوى ولأن التاريخ يعيد نفسه والسيناريو يتكرر فقد حدث في ثورة يناير ٢٠١١ الصدام بين مراكز القوى الجديدة وبين المتظاهرين، وهنا نستشئ القوات المسلحة من دخولها في لفظ مراكز القوى لأنها لم تدخل الصراع، ولم يعانى من سياستها احداً من أفراد الشعب، ولكن لن نستشئ في إعادة التاريخ لمواقفه، حيث أن القوات المسلحة في إسقاط نظام، زين مطالب الشعب وفي ذات الوقت انحازت للشرعية الدستورية ولم تتدخل في إبعاد الرئيس أو تحجته وتركته يقرر ما يشاء بنفسه.

فأشتعلت الثورات الطلابية في كثير من بلدان العالم لتصحيح بعض الأوضاع الداخلية، ومن ثم وصلت شراسة المظاهرات إلى القسامة مطالبية بتصحيح الأوضاع والقضاء على الفساد في الجيش كما أطلق حينها» رافضين الأحكام القضائية العسكرية التي تمت على بعض قيادات الجيش الذين كانوا في الأصل كبش فداء للنظام السياسي القائم حينها.. وحتى تمر العاصفة قبل النظام هذه المطالب أعاد محاكمة الضباط وظهر بما سمي بيان ٣ مارس الذي أعلن عن تفعيل الحريات والتأكيد على احترام الحريات العامة والشخصية، والعمل على حرية الصحافة وحرية الرأي في الجامعات والتجمعات العمالية والطلابية..

على كارثة الهزيمة العسكرية في يونيو ٦٧ وتأكيد بما لا يدع مجالاً للشك أن الإعلام المصري كان كاذباً ومخدعاً ومسيطر عليه من خلال أجهزة الدولة المتمثلة في المخابرات والإتحاد الاشتراكي، حيث تم إذاعة بيانات عسكرية خادعة وكاذبة ولا تمت للحقيقة بصلة وفي ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تكرر السيناريو خاصة بعدما خرج الرئيس السابق «مبارك» بخطاب وجهه إلى الشعب المصري ذلك الخطاب الذي ركز على مشاعر وعواطف الشعب حيث تمت صياغته أيضاً للضغط على المساعير المصرية، وبالفعل تم إحراز نتيجة بعد القاء الخطاب وبالطبع حتى يكتمل السيناريو تمت تعبئة المناجورين وحشدتهم لتأييد «مبارك» في اليوم التالي للخطاب وظهر على شاشات التلفزيون أحد قيادات الحزب الوطني ورجل الأعمال الذي أعلن على الهواء مباشرة أن جموع المتظاهرين في ميدان التحرير والمطالبين برحيل الرئيس «مبارك» لا يمثلوا أغلبية الشعب المصري وذلك يتسمك بالقائد والزعيم وعليه فقد تقرر غداً... هكذا ما أعلن - خروج الملايين المؤيدين إلى ميدان مصطفي محمود» حتى يعرف العالم إنه الأغلبية تساند الرئيس نفس السيناريو وتأكيداً على أن التاريخ يعيد نفسه!!

حول المطالب ومن حينها تم حكم البلاد بالثورية الشرعية التي كرست حكم الاستبداد وينظره على هذا السيناريو في ثورة يناير ٢٠١١ نجد أن تحرك الثائرين إلى ميدان التحرير» بدلا من ميدان «عابدين» والمطالبة بالمطالب المشروعة، وحاول نظام الحكم الانتفاخ حول هذه المطالب لكن يبدو أن المتظاهرين بين الثائرين في ٢٠١١ قد وعوا الدرس السابق جيدا أو أن عدم الثقة في ذلك النظام هي التي منعته من فض التظاهر والعودة إلى منازلهم فتم إعادة السيناريو من جانب بعض رجال النظام عندما عبأوا وجيشوا بعض البلطجية محاولين فض الإعتصام بميدان التحرير وقد شاهدنا جميعاً رجال تركب على الجمال والبالغ، اقتحمتم جموع المتظاهرين وضرهبهم محاولين إرغامهم على الإنصراف ولكنهم في ٢٠١١ لم يستطيعوا صرف المتظاهرون. ولم يعيدوا سيناريو ١٩٥٤ وانتظروا حتى سقط النظام واعترف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما إنه يدبر البلاد» بالمطالب المشروعة للشعب المصري.

ووزارة الإعلام السيد محمد فائق» وقيادات الداخلية بقيادة شعراوي جمعة» ووزارة الحربية بقيادة الفريق محمد فوزي» وقال الدكتور محمود جامع مستشار الرئيس السادات والصديق الشخصي له أن الرئيس السادات سأل قبل تحركه اصططامه بمراكز القوى اللواء الليثي ناصف» قائد الحرس الجمهوري عن موقفه مما يحدث وأين سيقف إذا حدث الصدام فأخبره القائد العسكري أنه يقف مع الشرعية الدستورية. فتحررك السادات وقضى على ما سمي بمراكز القوى ولأن التاريخ يعيد نفسه والسيناريو يتكرر فقد حدث في ثورة يناير ٢٠١١ الصدام بين مراكز القوى الجديدة وبين المتظاهرين، وهنا نستشئ القوات المسلحة من دخولها في لفظ مراكز القوى لأنها لم تدخل الصراع، ولم يعانى من سياستها احداً من أفراد الشعب، ولكن لن نستشئ في إعادة التاريخ لمواقفه، حيث أن القوات المسلحة في إسقاط نظام، زين مطالب الشعب وفي ذات الوقت انحازت للشرعية الدستورية ولم تتدخل في إبعاد الرئيس أو تحجته وتركته يقرر ما يشاء بنفسه.

وبما أن التاريخ يعيد نفسه جاء السيناريو في ثورة يناير ٢٠١١ بإشغال شرارة الانتفاضة والثورة من تونس مستغنياً أن تتطلق شرارة من ميدان التحرير مطالبية بالتغيير والإصلاح والقضاء على الفساد الذي تئن تحت وطأته جموع الجماهير فما كان من النظام إلا إعلانه قبول تلك المطالب بل ومسايرته في قبول استقالات بعض القيادات السياسية والتفدييد بل وتقديمهم إلى المحاكمات..

والموقف الإعلامي الحكومي في ٢٠١١ أيضاً كان هو الموقف ذاته في يونيو ٦٧ فقد تأكد للمشاهد المصري كذب الإعلام الرسمي وتضليله بنشره اخبار دعائية كاذبة خادعة عن أن المتظاهرين في ميدان التحرير خونة ولهم اجندات خارجية وقد تم تدريبهم في إيران وأنهم يحصلون على الأموال والوجبات الساخنة التي تصلهم حتى ميدان التحرير.. وبعد نجاح ثورة ٢٠١١ ظهرت الحقائق واعتذر قادة التلفزيون وتم طرد البعض الآخر واستقال وزير الإعلام من منصبه نظراً لما كان يقدمه من خلال تلفزيون الدولة الرسمي وكان بعيداً عن الحقيقة ومنحازاً انحيازاً كاملاً للنظام..

خطاب التتحي ١٩٦٧
بعد نكسة يونيو ٦٧ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر، مستوليته الكاملة عن تلك الهزيمة التي لحت على الجيش المصري ولم يكن له ذنباً فيها، ولكن تمت صياغة الخطاب بطريقة دراما تيكية مؤثرة، وكان معداً لها ومن قيادات الاتحاد الاشتراكي تعباً عامة لحشد المتظاهرين المناجورين من كافة المحافظات وقد ذكر الفريق «يوسف عفيفي» إنه تقابل مع كثير من رؤساء مجالس الشركات والهيئات خارج القاهرة التي أخبرته بأنه قد جاءت إليهم الأوامر بتعبئة العمال والموظفين وشحنهم بالاثوبيسات وعربات النقل الخاصة بتلك الشركات والهيئات وحشدتهم في القاهرة وتحديداً بميدان التحرير، غير أن طريقة صياغة خطاب الرئيس عبد الناصر، ساعدت أيضاً في خروج الالاف مؤيدين لبقائه رئيساً للجمهورية ورافضين تحجته بعد ما ألهم ذلك الخطاب مشاعرهم.. والموقف الأخرى في سيناريو ٦٧ والذي تكرر في ٢٠١١ هو موقف وسائل الإعلام الرسمية المصرية من خلال المادة التي كانت تتداول في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حيث أفاق الشعب المصري

ووزارة الإعلام السيد محمد فائق» وقيادات الداخلية بقيادة شعراوي جمعة» ووزارة الحربية بقيادة الفريق محمد فوزي» وقال الدكتور محمود جامع مستشار الرئيس السادات والصديق الشخصي له أن الرئيس السادات سأل قبل تحركه اصططامه بمراكز القوى اللواء الليثي ناصف» قائد الحرس الجمهوري عن موقفه مما يحدث وأين سيقف إذا حدث الصدام فأخبره القائد العسكري أنه يقف مع الشرعية الدستورية. فتحررك السادات وقضى على ما سمي بمراكز القوى ولأن التاريخ يعيد نفسه والسيناريو يتكرر فقد حدث في ثورة يناير ٢٠١١ الصدام بين مراكز القوى الجديدة وبين المتظاهرين، وهنا نستشئ القوات المسلحة من دخولها في لفظ مراكز القوى لأنها لم تدخل الصراع، ولم يعانى من سياستها احداً من أفراد الشعب، ولكن لن نستشئ في إعادة التاريخ لمواقفه، حيث أن القوات المسلحة في إسقاط نظام، زين مطالب الشعب وفي ذات الوقت انحازت للشرعية الدستورية ولم تتدخل في إبعاد الرئيس أو تحجته وتركته يقرر ما يشاء بنفسه.

مراكز القوى ١٩٧١
في مايو ١٩٧١ ظهر في وسائل الإعلام ما سمي بقضية مراكز القوى حينها والتي ضغ منها الشعب و ملاحقة الفاسدين واستمر النظام في تقديم المزيد من كبش الفداء وزاد عدد المستقلين من مناصبهم بالأمر وتقدمهم إلى المحاكمات ولأزال الطريق مفتوحاً وممهداً لوصول قيادات سابقة في النظام إلى النائب العام..

مظاهرات الطلبة ١٩٦٨
وكان سيناريو مظاهرات الطلبة في فبراير ٦٨ احتجاجاً من الطلبة المصريين بعدما انطلقت شرارة الاحتجاجات الطلابية في فرنسا محتجين على أوضاع خاصة بهم..

في ٢٤ مارس ٥٤ تم حدوث الموقف الذي تكرر في ٢٠١١ لكن هنا كانت النتائج مختلفة.. في ذلك اليوم خرجت جموع الشعب المصري إلى ميدان الجمهورية «عابدين» حالياً تقودها جماعة الإخوان المسلمين والشيوخين والمتقنين وبعض الضباط الأحرار.. وتطالب بالحياة النيابية السلمية وعودة تقييدها منذ يوليو ١٩٥٢ المتمثلة في حرية الصحافة أو عودة الأحزاب السياسية مرة أخرى وهنا وجد الضباط الأحرار أن عاصفة الإحتجاجات شديدة، ولن يستطيعوا الوقوف في وجهها.. فتم الانتفاخ حول تلك المطالب وتم التظاهر من جانب الضباط الأحرار بالموافقة عليها..

هنا لم يحدث واقف متشابهة أو أحداث حتى يتم تكرارها في ثورة يناير ٢٠١١ ولكن ما حدث أن الرئيس مبارك في أواخر التسعينيات قام بمناشدة الرئيس الراحل صدام حسين، برحيله من الكويت الشقيقة وعدم استمرار إحتلاله لها خوفاً من تدخل القوات العسكرية تحت راية الأمم المتحدة لتحرير الكويت وذلك سيؤدي بالطبع إلى قتل الكثير من الجنود العراقيين.. وناشده في أكثر من ١٩ بيان جميعها مناشدات ومطالبات بالرجوع في قراره.. وهنا التاريخ أعاد نفسه في هذه المناشدات والمطالبات التي أرسلت لمبارك وطالبته فيها بالتحكي حقتاً لدماء شعبه أو بعض المطالبات نادت وطالبت بتحقيق مطالب شعبه ومما يندر أن أحد هذه المنادات جاءت من دولة صغيرة مثل دولة جزر المالديف، وبعد نجاح ثورة ٢٥ يناير وقراءة أحداثها نستطيع أن نقول أن التاريخ يعيد نفسه لأكثر القادة لا يقرأون..



عندما عانى الشعب المصري من الفساد السياسي خلال الملك «فاروق» بتدخله في السياسة ومحاوله سيطرة الأحزاب الاقلية على السلطة في البلاد، حتى يستطيع الملك الذي كان يملك ولا يحكم من خلال تلك الأحزاب التدخل في إدارة الشؤون البلاد بحله للبرلمان، وتعليقه للدستور.. بعد الانتفاخ للصالح العام، واحترامه لإرادة الشعبية، عندما يقتر الشعب حزب الوفاء» وكان في ذلك الوقت حزب الأقلية فيقبل وزارته غير عابئ بمطالب الشعب وإرادته النقابية الفتر في معظم طبقات الشعب، فخرج الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مطالباً بتعديل وإصلاحات ولكن الملك لم يعاونه تأخروا في الموافقة على تلك المطالب فوجد الجيش أن البلاد وقعت كالتمرة اليانعة بين يديه، فارتفعت سقف المطالب إلى أن طلبوا بتنزل الملك عن الحكم ووافق الملك عن التنازل حقتاً لدماء القوات المسلحة حيث تم محاصرة قصر رأس التين ببعض قوات الجيش، مطالبين الملك بالرجوع وقال الفريق أول عبد الحسمن مرتضى «هو أجد أفراد الحرس الملكي بأنه خرج لتلك القوات محذراً إياهم من الدخول إلى القصر ولكنه فوجئ بوجوده» سيد الله باشا النجومى» ويخبره بأن «مولانا» قرر التنازل عن العرش لإبنه الأمير أحمد فؤاد» حتى لا يتقاتل أفراد الجيش بسببه الملك «فاروق» وقد التنازل جبراً..

هذا السيناريو حدث في ثورة يناير ٢٠١١ حيث ضرب الفساد السياسي والاقتصادي جموع الشعب المصري بسبب تكريس جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية وذلك الدستور جاهز ومفصل من خلال ما أطلق عليهم بترزية القوانين وموافقة ومبادرة نواب مجلس الشعب دائماً ما يطعن في شرعيتهم ولكن يصغر المجلس على عدم الفصل في صحة عضوية النواب بجهة أن المجلس «سيد قراره» فتحررك شباب يناير ثائراً مطالباً ببعض الإصلاحات المشروعة لكن تعسف النظام وتعاليه على تلك المطالب ساعد في تقاسم الأزعة، وتسارعت الأحداث فتم رفع سقف المطالب إلى أن وصلت برحيل الرئيس «مبارك» وتعييه عن السلطة.. أحداث مارس ١٩٥٤

في ٢٤ مارس ٥٤ تم حدوث الموقف الذي تكرر في ٢٠١١ لكن هنا كانت النتائج مختلفة.. في ذلك اليوم خرجت جموع الشعب المصري إلى ميدان الجمهورية «عابدين» حالياً تقودها جماعة الإخوان المسلمين والشيوخين والمتقنين وبعض الضباط الأحرار.. وتطالب بالحياة النيابية السلمية وعودة تقييدها منذ يوليو ١٩٥٢ المتمثلة في حرية الصحافة أو عودة الأحزاب السياسية مرة أخرى وهنا وجد الضباط الأحرار أن عاصفة الإحتجاجات شديدة، ولن يستطيعوا الوقوف في وجهها.. فتم الانتفاخ حول تلك المطالب وتم التظاهر من جانب الضباط الأحرار بالموافقة عليها..

وطالبوا المتظاهرين بالإصراف ولم ينصرفوا فطلبوا من المستشار «عبد القادر عودة» صرف تلك المظاهرات لأنهم وافقوا على المطالب فأشار إليهم بعودة» بالإصراف الذي تم على الفور.. مما ساعد الضباط الأحرار بالتحررك السريع والتقيض على تلك الزعامات وأعدام بعضهم ثم تدبير المظاهرات العمالية من خلال صاوى أحمد صاوى» رئيس هيئة النقل العام وقيل إنه قبض رشوة من الرئيس عبد الناصر، حتى تهتف هذه المظاهرات بسقوط الديمقراطية وسقوط المثقفون!! وسارت المظاهرة إلى مبنى مجلس الدولة وتم الاعتداء على رئيسها الدكتور «عبد الرزاق باشا السنهورى» وتم القضاء على الثورة الشعبية بالانتفاخ